القيود القانونية على المسؤولية الجنائية في القانون الدولي الجنائي: دراسة في أسباب الإباحة وموانع المسؤولية والعقاب

Legal Constraints on Criminal Responsibility in International Criminal Law: A Study of Grounds of Justification and Bars to Responsibility and Punishment.

عبدالعزيز عبداللطيف عبدربه الجهني

2025

الملخص

يُقدم هذا المقال دراسة تحليلية في القيود القانونية على المسؤولية الجنائية في القانون الدولي الجنائي، مع التركيز على نظام روما الأساسي للمحكمة الجنائية الدولية والاجتهادات القضائية المعاصرة. يهدف البحث إلى بيان كيفية تحقيق التوازن بين مبدأ مساءلة مرتكبي الجرائم الدولية الخطيرة وبين ضمانات العدالة الإنسانية التي تراعي ظروف الفاعل.

ينقسم البحث إلى ثلاثة محاور رئيسية: أسباب الإباحة (الدفاع الشرعي، الضرورة، الإكراه، تنفيذ الأوامر)، موانع المسؤولية (الجنون، الجهل بالوقائع، انتفاء الإرادة)، وموانع العقاب (العفو، التقادم، وفاة المتهم). كما يناقش التحديات التي تواجه القضاء الدولي في تطبيق هذه القيود بطريقة تحول دون الإفلات من العقاب أو وقوع الظلم.

يخلص البحث إلى أن هذه القيود ليست ثغرات في النظام الجنائي الدولي، بل ضمانات أساسية لتحقيق عدالة متوازنة تجمع بين الردع والإنصاف، وتؤكد أن لا مسؤولية جنائية بدون إرادة حرة ووعي كامل.

كلمات مفتاحية:

قانون دولي جنائي، مسؤولية جنائية، أسباب الإباحة، موانع المسؤولية، موانع العقاب، نظام روما، دفاع شرعي، إكراه، عدالة جنائية دولية.

Abstract

This article provides an analytical study of the **legal constraints on criminal responsibility** in International Criminal Law, with particular reference to the Rome Statute of the International Criminal Court and contemporary judicial jurisprudence. It examines how international criminal law strikes a balance between the principle of individual accountability for the most serious international crimes and the fundamental guarantees of humane justice that take into account the perpetrator's circumstances.

The study is divided into three main axes: **grounds of justification** (self-defense, necessity, duress, and superior orders), **bars to criminal responsibility** (insanity, mistake of fact, lack of free will), and **bars to punishment** (amnesty, prescription, and death of the accused). It also addresses the challenges faced by international courts in applying these defenses without undermining the fight against impunity or leading to injustice.

The article concludes that these legal constraints are not loopholes in the international criminal justice system, but essential safeguards that ensure a balanced justice combining deterrence with fairness, affirming that there can be no criminal responsibility without free will and full awareness.

Keywords:

International Criminal Law, Criminal Responsibility, Grounds of Justification, Bars to Responsibility, Bars to Punishment, Rome Statute, Self-Defense, Duress, International Criminal Justice.

المقدمة

يُعدّ القانون الدولي الجنائي من أهم التطورات التي شهدها القانون الدولي المعاصر، إذ كرّس مبدأ مساءلة الأفراد عن الجرائم الأشد خطورة التي تهدد السلم والأمن الدوليين، مثل جرائم الإبادة الجماعية وجرائم الحرب والجرائم ضد الإنسانية وجريمة العدوان. غير أن تطبيق المسؤولية الجنائية الدولية يثير إشكالات دقيقة تتصل بمدى إمكان مساءلة الشخص عن أفعالٍ ارتكبها في ظروف استثنائية، أو تحت إكراه، أو تنفيذًا لأوامر عليا، أو دفاعًا عن نفسه أو غيره. ومن هنا برزت أهمية ما يُعرف بـ **القيود القانونية على المسؤولية الجنائية**، وهي القيود التي تتخذ صورًا مختلفة كأسباب الإباحة، أو موانع المسؤولية، أو موانع العقاب.

تُشكّل هذه القيود أحد مظاهر التوازن بين مبدأي **العدالة والإنصاف**، إذ لا يمكن تحقيق عدالة حقيقية دون مراعاة الظروف التي أحاطت بالفعل، ومدى حرية وإرادة الفاعل. فالقانون الدولي الجنائي لا يسعى فقط إلى معاقبة المجرمين، بل إلى تحقيق عدالة قائمة على احترام الحقوق الأساسية للإنسان، سواء كان ضحية أم متهمًا.

هذا المقال عمل مستقل في صياغته وتحليله، استلهم خلفيته الفكرية العامة من رسالة الماجستير التي أعدها الباحث وناقشها عام 2023 بجامعة نايف العربية للعلوم الأمنية بعنوان:

المسؤولية الجنائية عن جريمة الإبادة الجماعية في القانون الدولي الجنائي : دراسة وصفية تحليلية.

بينما ركزت الرسالة على المسؤولية الجنائية في سياق جريمة الإبادة الجماعية تحديدًا، يتناول المقال –بشكل مستقل– القيود القانونية على المسؤولية الجنائية بشكل عام (أسباب الإباحة، موانع المسؤولية، موانع العقاب) في ضوء نظام روما الأساسي للمحكمة الجنائية الدولية والاجتهادات القضائية المعاصرة (الجهني، 2023).

أولاً: أسباب الإباحة – مشروعية الفعل في ظروف استثنائية

تُعدّ أسباب الإباحة من أبرز القيود القانونية التي تنفي الصفة غير المشروعة عن الفعل، فتجعله مباحًا رغم أنه في الأصل يشكل جريمة. وقد نصّ **النظام الأساسي للمحكمة الجنائية الدولية** في المادة (31) على مجموعة من هذه الأسباب التي يمكن أن يحتج بها المتهم أمام المحكمة.

من أهمها **الدفاع الشرعي**، وهو حق مقرر في جميع النظم القانونية. ويُعتبر الدفاع عن النفس أو عن الغير ضد اعتداء غير مشروع سببًا يبرر الفعل متى كان الردّ متناسبًا مع الخطر المحدق. وتبرز أهمية هذا السبب في حالات النزاعات المسلحة، حيث قد يرتكب الأفراد أفعالًا تبدو ظاهريًا مخالفة للقانون، لكنها تهدف إلى دفع خطر وشيك يهدد حياتهم أو حياة غيرهم.

أما **حالة الضرورة** فهي من الأسباب التي تتيح ارتكاب فعل محظور لتفادي خطر جسيم لا يمكن دفعه بطريقة أخرى، شريطة أن يكون الضرر الناتج عن الفعل أقل من الضرر الذي تم تجنبه. وهي تعبير عن المفهوم الإنساني للقانون الذي يقدّر المواقف الحرجة التي قد يواجهها الفرد أثناء النزاعات أو الكوارث.

ويُضاف إلى ذلك **الإكراه المادي أو المعنوي**، إذ قد يُجبر الشخص على ارتكاب فعل مجرّم تحت تهديد وشيك بالموت أو بأذى بالغ، بحيث يفقد إرادته الحرة. وفي هذه الحالة، لا يكون الفعل مباحًا فحسب، بل يُعتبر مرتكبه غير مسؤول جنائيًا لانتفاء الإرادة. وقد اعترفت المحاكم الدولية بهذا المفهوم، خاصة في الحالات التي يثبت فيها أن الفاعل تصرف تحت ضغط قهري لا يُحتمل.

ويثور نقاش واسع حول **تنفيذ الأوامر الصادرة من سلطة شرعية**، خصوصًا في الجرائم العسكرية. فالقانون الدولي لا يعفي المرؤوس من المسؤولية إذا كانت الأوامر غير مشروعة بوضوح، كالأوامر بارتكاب إبادة أو تعذيب. غير أن الإعفاء قد يُقبل إذا ثبت أن المرؤوس لم يكن يعلم بعدم مشروعيتها وكان جهله مبررًا في ظل الظروف الموضوعية.

ثانيًا: موانع المسؤولية – انتفاء الإدراك أو الإرادة

أما **موانع المسؤولية** فهي تلك التي تمنع مساءلة الشخص عن فعله رغم تحقق عناصر الجريمة، لأنها تُعدم الركن المعنوي المتمثل في القصد الجنائي أو الإدراك.
من أبرز هذه الموانع **الجنون أو الاضطراب العقلي**، حيث يُعفى الشخص إذا كان وقت ارتكاب الجريمة عاجزًا عن فهم طبيعة أفعاله أو عن السيطرة عليها بسبب مرض عقلي. ويُعَدّ هذا المبدأ امتدادًا لقاعدة راسخة في القوانين الوطنية، تُعبّر عن احترام إنسانية الجاني رغم خطورة فعله.

كما يُعدّ **الجهل أو الخطأ في الوقائع** من موانع المسؤولية إذا كان من شأنه أن يُعدم نية ارتكاب الجريمة. فمثلًا، إذا ظنّ أحد المقاتلين أن هدفًا مدنيًا هو في الواقع هدف عسكري مشروع، فإن خطأه – متى كان مبررًا – قد يؤدي إلى نفي القصد الجنائي. ومع ذلك، لا يُقبل الجهل بالقانون الدولي ذاته كعذر، لأنه يفترض علم الجميع بالقاعدة القانونية الدولية.

وتتصل حالة **الإكراه الكامل** بموانع المسؤولية أيضًا، عندما يبلغ الضغط حدًا يُفقد معه الفاعل حريته في الاختيار بشكل مطلق، فيغدو فعله غير إرادي. وهنا، لا يُعتبر السلوك مشروعًا، بل يُعدّ الفاعل غير مسؤول لأنه لم يتصرف بإرادته الحرة.

ثالثًا: موانع العقاب – سقوط الجزاء رغم ثبوت الجريمة

تختلف موانع العقاب عن موانع المسؤولية في أن الأولى لا تنفي الجريمة، بل تمنع توقيع العقوبة رغم ثبوتها. ومن أبرز هذه الموانع **العفو العام أو الخاص** الذي قد يصدر لأسباب سياسية أو اجتماعية، و**وفاة المتهم** التي تُنهي الدعوى الجنائية، وكذلك **التقادم** في بعض الأنظمة القانونية. غير أن نظام المحكمة الجنائية الدولية لا يعترف بالتقادم بالنسبة للجرائم الدولية الكبرى، تأكيدًا لخطورتها وطابعها غير القابل للزوال بمرور الزمن.

رابعًا: بين العدالة الدولية والعدالة الإنسانية

يواجه القضاء الدولي تحديًا معقدًا في تطبيق هذه القيود القانونية، إذ يسعى من جهة إلى تحقيق العدالة الدولية ومكافحة الإفلات من العقاب، ومن جهة أخرى إلى مراعاة المبادئ الإنسانية التي تحكم العدالة الجنائية. فالتمسك الحرفي بالعقوبة دون النظر إلى ظروف الفاعل قد يؤدي إلى ظلم، كما أن الإفراط في تطبيق أسباب الإباحة قد يفتح الباب للإفلات من المسؤولية. لذا فإن التوازن بين هذين المبدأين يُعتبر جوهر العدالة الجنائية الدولية.

لقد حرصت المحكمة الجنائية الدولية على تبنّي هذا التوازن في اجتهاداتها، حيث فسّرت أسباب الإباحة وموانع المسؤولية تفسيرًا ضيقًا يمنع إساءة استخدامها، مع الاعتراف في الوقت نفسه بالحقوق الأساسية للمتهمين. وبهذا المعنى، تُعتبر القيود القانونية على المسؤولية الجنائية أداة لضمان **عدالة إنسانية لا تقلّ صرامة عن عدالتها العقابية**.

النتائج

:أظهرت الدراسة النتائج التالية

أسباب الإباحة (خاصة الدفاع الشرعي والضرورة) تُعدّ أقوى أدوات الدفاع أمام المحكمة الجنائية الدولية، لكن المحكمة تطبقها تطبيقاً ضيقاً لتجنب الإفلات من العقاب.

.موانع المسؤولية (كالجنون والإكراه) نادراً ما تنجح في القضايا الدولية بسبب صعوبة الإثبات

نظام روما الأساسي نجح في تحقيق توازن نسبي بين مبدأ المساءلة الفردية وبين ضمانات حقوق المتهم، إلا أنه لا يزال يعاني من غموض في بعض أسباب الإباحة.

.القيود القانونية على المسؤولية الجنائية ليست ثغرات، بل ضمانات أساسية لعدالة إنسانية

التوصيات

."ضرورة تطوير نصوص أكثر وضوحاً في نظام روما بخصوص حالة "الإكراه" و"تنفيذ الأوامر

.تشجيع المحكمة الجنائية الدولية على تبني معايير موحدة لتقييم "التناسب" في الدفاع الشرعي

.دعوة الدول الأطراف إلى عدم اللجوء إلى العفو العام في الجرائم الدولية الكبرى

الخاتمة

إن القيود القانونية على المسؤولية الجنائية في القانون الدولي الجنائي تمثل أحد أعمدة العدالة الجنائية المعاصرة، إذ تؤكد أن العقاب لا يكون عادلًا إلا إذا استند إلى إرادة حرة ووعي حقيقي بالفعل. فهي ليست وسائل للإفلات من العدالة، بل ضمانات لعدم الظلم، توازن بين مقتضيات الردع ومبادئ الرحمة.
ومن ثمّ، فإن دراسة هذه القيود تُبرز الطبيعة الفريدة للقانون الدولي الجنائي الذي يجمع بين **صرامة القانون وعدالة الإنسان**، ويكرّس مبدأ أن لا مسؤولية بلا حرية، ولا عدالة بلا إنصاف.

المراجع

- الجهني، عبدالعزيز بن عبداللطيف عبدربه. (2023). المسؤولية الجنائية عن جريمة الإبادة الجماعية في القانون الدولي الجنائي: دراسة وصفية تحليلية [رسالة ماجستير، جامعة نايف العربية للعلوم الأمنية]. Mandumah. https://search.mandumah.com/Record/1432810
- بسيوني، محمود شريف. (2005). القانون الجنائي الدولي: المبادئ والأسس العامة. دار الشروق.
- حجازي، عبد الفتاح بيومي. (2014). القانون الدولي الجنائي وتطبيقاته المعاصرة. دار الفكر الجامعي.
- سرحان، عبد العزيز. (2010). العدالة الجنائية الدولية: دراسة في نظام المحكمة الجنائية الدولية. دار النهضة العربية.
- سرور، أحمد فتحي. (2015). الوسيط في قانون العقوبات – القسم العام. دار النهضة العربية.
- عبد الحميد، محمد عبد الله. (2012). المسؤولية الجنائية الفردية في القانون الدولي الجنائي. دار الجامعة الجديدة.
- عبد العال، سامي. (2013). موانع المسؤولية الجنائية في التشريع الجنائي المقارن. دار المطبوعات الجامعية.
- النظام الأساسي للمحكمة الجنائية الدولية (نظام روما الأساسي). (1998). https://www.ohchr.org/ar/instruments-mechanisms/instruments/rome-statute-international-criminal-court